

أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

المدرس المساعد صالح زيار حسن الاستاذ المساعد محمد مفلح المحذب

قسم المحاسبة - كلية ادارة الاعمال / جامعة آل البيت (الأردن)

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح في شركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم قياس جودة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية بالاعتماد على نموذج جونز المعدل، واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد "Multiple linear regression". وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهيكل رأس المال متمثلاً بكل من (إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية في شركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ووجود أثر للمتغير الضابط (العائد على الأصول) على جودة الأرباح، وعدم وجود أثر لكل من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، والعائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، النمو في المبيعات) على جودة الأرباح في شركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

The Impact of Capital Structure on the Quality of Earnings of Industrial Companies Listed on the Iraq Stock Exchange

Abstract

This study aimed to test the impact of capital structure on earnings quality in industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange. The earnings quality has been measured by discretionary accruals depending

(Dechow, et al., 1995) model, and to test the hypotheses of the study, multiple linear regression model was used .

The results of the study showed an impact of capital structure (total liabilities to total assets, and owner equity to total assets) on the earnings quality of the industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange measured by the discretionary accruals, an impact of control variables (Return On Assets) On earnings quality, and no impact of the control variables (size of company, return on equity, current ratio, sales growth) on earnings quality of the industrial companies listed on the Iraq Stock Exchange.

المقدمة: في ظل التطورات والتغيرات الجديدة والمستمرة في المعايير المحاسبية، أصبحت إدارات الشركات التجارية تعتمد في إعداد القوائم المالية على المعايير المهنية التي تهدف إلى موضوعية وسلامة القياس المحاسبي وتحقيق العدالة في العرض والإفصاح، لكن على الرغم من ذلك فإن هذه المعايير مازالت تنطوي على مرونة واسعة في الاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، الأمر الذي أدى إلى إتاحة مجال واسع للإدارات للتلاعب في القوائم المالية لتحقيق منافعها الذاتية والتقرير عن الأرباح التي تعكس رغباتها ومصالحها، ولا تعكس الأداء الحقيقي للشركة من خلال إخفاء بعض الأنشطة أو تعديلها بما يلاءم أغراض الإدارة، الأمر الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية بشأن أداء هذه الشركات وقدرتها الربحية. وعلى الرغم مما قد تحققه ممارسات إدارة الأرباح من منافع اقتصادية للشركات في الأجل القصير، إلا أنها قد تحقق مشاكل عديدة على المدى الطويل منها انخفاض قيمة هذه الشركات بسبب الآثار السلبية المترتبة على تعجيل الإيرادات وإخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية وانخفاض جودة المعلومات التي توفرها القوائم المالية، وخاصة جودة الأرباح وهو ما قد يضر بمصالح المستخدمين، ويضعف ثقتهم في الشركة، حيث تمثل جودة الأرباح قدرة الأرباح المفصح عنها في بيان أرباح الشركة الحقيقية. ولعل طبيعة الهيكل الرأسمالي للشركة يؤثر في كثير من الأحيان على جودة الأرباح في هذه الشركة، إذ أن الشركات ذات الرفع المالي المرتفع غالباً ما تكون متحفظة في سياسات الإفصاح عن الأرباح، وذلك بهدف تحقيق منافعها الإدارية الذاتية والتقرير عن الأرباح التي تعكس رغباتها

ومصالحها، وقد بدأ شكل الهيكل الرأسمالي يحظى باهتمام العديد من الباحثين، الأمر الذي قد يعود إلى حقيقة التمويل ونسبة الرفع المالي التي تؤثر على تكلفة رأس المال، وبالتالي تؤثر على قرارات الاستثمار للشركات. من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر هيكل رأس المال المقاس بكل من (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة: تتبع مشكلة الدراسة من أهمية الأرباح التي يتم الإعلان عنها في القوائم المالية والتي لها دور كبير في تقييم الأداء الحالي والمستقبلي لأي منشأة، والتي تعد محور اهتمام العديد من المستثمرين والمقرضين وغيرهم من متخذي القرار عند اتخاذ قراراتهم، وقد أجمع العديد من الباحثين مثل (Tendeloo, 2005) و (Ebrati, 2013) على أن جودة التقارير المالية تأتي من الأرباح، وعليه فإن الأخذ بالأرباح بعين الاعتبار دون الأخذ بجودتها قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية، وحيث أن هيكل رأس المال يعد أحد العوامل التي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على العديد من الأمور في الشركات مثل مستوى جودة الأرباح، قام الباحثان بدراسة أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح، وبالتالي فإن مشكلة الدراسة تتمحور في تحديد أثر نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتحديد أثر نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لذلك فإن مشكلة الدراسة تدور حول الإجابة على الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد أثر لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
2. هل يوجد اختلاف في أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
4. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

5. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

6. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

7. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

أهمية الدراسة: إن أحد أهم المؤشرات التي يتم من خلالها قياس الأداء المالي هي الربحية، حيث أنها تمتلك فعالية كبيرة في التمكين من استغلال الموارد المتوفرة بشكل صحيح بهدف المحافظة على عوائد المساهمين وزيادة قيمة هذه الشركات، وكذلك تعد قرارات التمويل من أكثر قرارات الإدارات المالية أهمية في الشركات الصناعية، حيث يعد القطاع الصناعي من القطاعات الهامة في الأسواق المالية، والركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي الإجمالي لمختلف اقتصاديات دول العالم، حيث تعد الصناعة العمود الفقري للدولة لما لها من أهمية في رفع اقتصادها وتحسين موازنتها من خلال زيادة التصدير وتقليل الاستيراد، وانطلاقاً من أهمية جودة الأرباح للشركات الصناعية باعتبارها شركات تجارية تهدف إلى الإعلان عن أكبر قدر ممكن من الأرباح لجذب المستثمرين والعملاء، فلا بد من التعرف على ما إذا كان هناك تأثير لهيكل رأس المال المقاس بكل من (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك بهدف توفير دليل حول أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح في البيئة العراقية، وبهدف توفير دليل تطبيقي يسلط الضوء على جوانب تهم الجهات التنظيمية المهتمة بسوق المال، فيما يتعلق بأحد المؤثرات المحتملة على جودة الأرباح وتوعية مستخدمي القوائم المالية حول أهمية هيكل رأس المال.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على اختبار فيما إذا كان هناك أثر للهيكلة الرأسمالية على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

1. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 2. معرفة فيما إذا كان هناك أثر لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 3. الخروج بالتوصيات المناسبة من أجل توعية المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية، وحثهم على أخذ نتائج الدراسة بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتهم بالاعتماد على بيانات التقارير المالية للشركات.
- فرضيات الدراسة:** اختبرت الدراسة الفرضيات العدمية التالية:
- H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**
1. H01.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 2. H01.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 3. H01.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 4. H01.4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 5. H01.5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 6. H01.6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
 7. H01.7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

الدراسات السابقة: بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية والتي لها صلة بموضوع الدراسة ومتغيراتها يمكن تلخيص هذه الدراسات على النحو الآتي:

أولاً: الدراسات العربية

-دراسة (عباد، 2003)، هدفت الدراسة إلى معرفة خطوات اتخاذ القرار المتعلقة بهيكل رأس المال لدى المدراء في الشركات الصناعية الأردنية خلال الفترة (1991-2000) وقد تكونت عينة الدراسة من 65 شركة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء نموذجين: الأول لفحص العلاقة بين ربحية الشركة وهيكل رأس المال، أما النموذج الثاني فقد تم بناؤه لفحص العلاقة بين قيمة الشركة وهيكل رأس المال، وتوصل الباحثين إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين الربحية وهيكل رأس المال، ووجود علاقة موجبة بين الدين وقيمة الشركة، أي أن الدين يزيد من قيمة الشركة.

-دراسة (العون وآخرون، 2008)، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم محددات الهيكل المالي للشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك للمدة (1997-2001)، وقد تم تلخيص العلاقة بين المؤشرات المحاسبية وشكل الهيكل المالي للشركات الصناعية المساهمة في الأردن باستخدام تحليل الانحدار المتعدد، حيث شمل نموذج الدراسة أربع متغيرات مستقلة وهي (نسبة المديونية السابقة للشركة، والسيولة، والربحية، ومعدل النمو)، في حين تمثل المتغير التابع للدراسة بنسبة الرفع المالي للشركة، وقد تكونت عينة الدراسة من 58 شركة صناعية مدرجة خلال الفترة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين الهيكل المالي ونسبة المديونية السابقة، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية سالبة بين الهيكل المالي والربحية والسيولة ومعدل النمو.

-دراسة (حبيب، 2011)، هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية وذلك من خلال عدة عوامل هي (ربحية الشركة وحجم الشركة وشروط عقود المديونية والكثافة الرأسمالية والربح الخاضع للضريبة وأدوات التحفيز)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة لتوزيعها على عينة الدراسة المتكونة من المدراء الماليين، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ممارسة إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها.

-دراسة (حمدان وآخرون، 2013)، هدفت الدراسة إلى البحث في أثر خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح والمعبر عنها باستمرارية الأرباح في المستقبل، وشملت عينة الدراسة على (50) من شركات القطاع الصناعي المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2004-2009)، وباستخدام طريقة الانحدار المتجمع (Pooled regression)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لعدد اجتماعات لجنة التدقيق في تحسين جودة الأرباح، كما تبين وجود تأثير سلبي لملكية أعضاء لجنة التدقيق لأسهم الشركة في جودة الأرباح، ولم يكن لبقية خصائص لجان التدقيق وهي: حجم لجنة التدقيق، واستقلال الأعضاء، والخبرة المالية لأعضائها أي تأثير في تحسين جودة الأرباح.

-دراسة (عبد الجليل، 2014)، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تأثير هيكل رأس المال على أداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال السنوات (2008-2012). وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر هيكل رأس المال الممثل من خلال (نسبة الدين، ونسبة الدين إلى حقوق المساهمين، ونسبة النمو، وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية سلبية بين نسبة الديون والعائد على الاستثمار. كذلك أظهرت الدراسة وجود تأثير سلبي إحصائي بين نسبة الديون إلى رأس المال والعائد على حقوق المساهمين ووجود علاقة إيجابية إحصائية بين دوران الأصول ونسبة نمو من ناحية مع العائد على الاستثمار.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

-دراسة (Huizinga, 2000)، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الهيكل المالي على ربحية البنوك خلال الفترة (1990-1997)، ومدى تأثير الفوائد على الهيكل المالي من جهة والمقارنة بين الأسلوب المالي المستخدم في تلك البنوك، وقامت الدراسة على البنوك في ألمانيا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وتم استخدام المنهج النوعي الاختباري في إيجاد العلاقة واختبار الفرضيات، وأظهرت نتائج الدراسة أن ربحية البنوك لا تعتمد على الهيكل المالي للبنوك.

-دراسة (Luper & Isaac, 2012)، وقد سعت إلى معرفة تأثير هيكل رأس المال شركات الصناعة في نيجيريا على أداءها وتم اختيار 15 شركة منها بحيث تكون مدرجة أسهمها في بورصة نيجيريا خلال الفترة ما بين 2005-2009، باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لمعرفة أثر مؤشرات الأداء التي تم قياسها من خلال كل من (هامش الربح والعائد على الأصول) على هيكل

رأس المال الذي تم قياسه من خلال كل من (الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول والديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وإجمالي الديون إلى حقوق المساهمين)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة هامة عكسية بين الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول وبين هامش الربح والعائد على الأصول وإجمالي الديون.

-دراسة (Abbadı & Abu-Rub, 2012)، وقد قام الباحثان باختبار هيكل رأس المال وأثره على الأداء المالي في المنشآت المالية في فلسطين باستخدام اختبار الانحدار المتعدد، وأظهرت الدراسة وجود أثر لكل من إجمالي الودائع إلى الأصول والعائد على الأصول على كل من العائد على حقوق الملكية والقيمة السوقية، في حين تبين عدم وجود أثر لنسبة القروض إلى الأصول ونسبة القروض إلى الودائع على الأداء المالي لبنوك فلسطين.

-دراسة (Umar, et al., 2012)، وقد بحثت في تأثير هيكل رأس المال على الأداء المالي لـ (100) شركة في الباكستان مدرجة في بورصة كراتشي للفترة الزمنية (2006-2009)، ولاختبار العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي للمنشآت تم استخدام طريقة Exponential generalized least square regression، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لجميع متغيرات هيكل رأس المال الثلاثة المتمثلة بكل من (المطلوبات المتداولة إلى إجمالي الأصول ومجموع المطلوبات إلى إجمالي الأصول والمطلوبات طويلة الأجل لإجمالي الأصول) على العائد على الأصول وعلى الربح قبل الفوائد والضرائب، وعلى هامش صافي الربح وعلى العائد على السهم.

-دراسة (Awunyo-Vitor & Badu, 2012)، قام الباحثان باختبار العلاقة بين هيكل رأس المال أو الرافعة المالية مع أداء البنوك في غانا المدرجة في البورصة، وذلك خلال الفترة ما بين 2000-2010، وتحليل البيانات تم استخدام انحدار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي للرافعة المالية التي تم قياسها من خلال مجموع الديون إلى حقوق الملكية والديون قصيرة الأجل على الأداء المالي الذي تم قياسه من خلال كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول للبنوك في غانا.

-دراسة (Ebrati, et al., 2013)، سعت الدراسة إلى اختبار هيكل رأس المال مقاساً بكل من المطلوبات/الأصول والمطلوبات/حقوق الملكية) وأثره على الأداء المالي، وتكون مجتمع الدراسة من

(85) شركة مدرجة اسهمها في سوق طهران خلال الفترة ما بين 2006-2011 وتم الاعتماد في تحليل بيانات الدراسة على اسلوب الانحدار المتعدد، وأظهرت الدراسة وجود أثر موجب لهيكل رأس المال على الأداء المالي مقاساً بالعائد على حقوق الملكية ووجود أثر عكسي لهيكل رأس المال على العائد على الموجودات وعلى العائد على السهم.

-دراسة (Saeed, et al., 2013)، التي هدفت إلى البحث في هيكل رأس المال وأثره على الأداء المالي للبنوك في الباكستان، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على البنوك المدرجة اسمها في بورصة كراتشي خلال الفترة ما بين 2007-2011، وفي تحليل بيانات الدراسة تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد، واعتمد الباحثان على العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول والعائد على السهم في قياس الأداء، وكذلك تم الاعتماد على إجمالي الديون إلى رأس المال وعلى كل من الديون طويلة الأجل وقصيرة الأجل إلى رأس المال في قياس محددات هيكل رأس المال، وتوصل الباحثان في هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتلخص في وجود أثر موجب لمحددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك.

-دراسة (Alhadab, 2015)، هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الرسوم غير التأكيدية وإدارة الأرباح من خلال المستحقات تتم خلال سنة الاكتتاب، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على مجتمع تكون من شركات الاكتتاب العام في المملكة المتحدة والتي بلغ عددها (548) وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1998-2008)، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الخدمات غير التأكيدية وإدارة الأرباح من خلال المستحقات خلال سنة الاكتتاب.

-دراسة (Alhadab et al., 2015)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية وعلى أساس الاستحقاق وبين خطر فشل الاكتتاب، وقد قامت الدراسة بالاعتماد على شركات الاكتتاب العام في المملكة المتحدة والتي بلغ عددها (570) شركة وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين (1998-2008)، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن شركات الاكتتاب العام تتلاعب بالأرباح بشكل متزايد من خلال أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية وعلى أساس الاستحقاق خلال سنة الاكتتاب، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تتلاعب بالأرباح خلال سنة الاكتتاب تحصل على أرباح أعلى من الاكتتاب إلا أنها يكون معدل استمراريتها فيما بعد منخفض مقارنة بغيرها.

الإطار النظري: تهتم الشركات بقضايا وأمر متعددة على رأسها مصادر التمويل، خصوصاً في ظل عوامل تؤثر على ربحية الشركة، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تؤثر سلباً على التمويل لأنها قد تسهم في اختيار مصدر تمويل جيد للشركة. وتتعدد مصادر التمويل التي تلجأ إليها الشركة فقد تكون مصادر داخلية أو مصادر خارجية، وتعتمد الشركات المساهمة عادة مصادر التمويل الداخلي وذلك بإصدار الأسهم ضمن عملية زيادة رأس المال، وهو أمر شائع ومعروف في الشركات المساهمة العامة، إلا أن هذا المصدر قد لا يتوفر في كثير من الأحيان فتضطر الشركات للجوء لمصادر أخرى وهي القروض المصرفية والسندات والديون. وعلى أي حال فإن الشركة يجب أن تتدارس أمرها ولتتخذ قراراً مهما يتعلق بتمويل أنشطتها في ظل عامل محدد ورئيسي هو التكلفة المتوقعة لرأس المال (weighted cost of capital). وفي كل الأحوال على إدارة الشركة أن تتخذ قرار تمويل أنشطتها في ظل ما يعرف بمفهوم المزيج التمويلي الأمثل الذي يجعل متوسط التكلفة المرجحة للدينار المحصل من مصادر التمويل المختلفة عند حدها الأدنى. يتم معالجة مفهوم نجاح المنشأة أو فشلها من خلال تعزية ذلك إلى أسباب متعددة تتراوح في دقتها وصواب نتائجها، لكن على أرض الواقع فإن القوة الحقيقية التي تحكم على مدى النجاح أو الفشل هو هيكل رأس المال حيث أن المنتج والخدمة والإدارة الجيدة لا تضمن النجاح، وكذلك فإن الطريقة التي تتخذ بها الشركات القرارات التي تتعلق بهيكل رأس المال من أكثر الأمور التي تم بحثها في حقل الإدارة المالية ومن أكثر الأمور التي نالت أهمية عالية (Bancel & Mitto, 2004).

مفهوم الهيكل التمويلي: اهتمت الدراسات المالية بالهيكل التمويلي للشركات، لذا نجد عند الباحثين مفاهيم متعددة له تصب في قالب واحد يتمحور في كونها خليط من أموال الدين طويل الأجل أو أنها تسعى نحو الملاءمة بين أموال الدين وأموال الملكية (حقوق المساهمين) (حداد، 2007)، تأتي كثير من النظريات التقليدية في ميادين الإدارة المالية لتبيان مصادر التمويل التي تقررها الشركة لذاتها، وهذا يعد محصلة لمبدأ المبادلة بين التكاليف المتنوعة من جهة والمنفعة من جهة أخرى، أو يكون نتيجة لتفضيل التمويل الداخلي على التمويل الخارجي (Hovakimian, 2006). والكثير من الأعمال في ميدان الإدارة المالية تركزت على دراسة اختلاف نسبة القروض وتوضيح حقوق الملكية في المنشآت المتعددة (Bancel & Mitto, 2004). ثمة تعاريف متعددة وضعها المتخصصون

والاقتصاديون الدارسون لمفهوم هيكل رأس المال للشركة، ومن أبرزها تعريف اندراوس، (2007) الذي يرى الهيكل التمويلي على أنه توليفة من مصادر التمويل التي تختارها الشركة حتى تغطي استثماراتها، وعادة ما يتكون رأس المال من عناصر مختلفة تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية وقد تكون عناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وسواء كانت أموال دين أو أموال ملكية. ومن التعريفات أيضا للهيكل التمويلي مجموع الأموال التي تستطيع الشركة من خلالها تمويل موجوداتها. ويتمثل ذلك بجانب المطلوبات وحقوق الملكية من قائمة المركز المالي ويتضمن التمويل المقترض والتمويل عن طريق حقوق الملكية (Van Horn Melton, 2003). كذلك يعرف الهيكل التمويلي أيضا على أنه مجموعة الأموال التي تقوم بتمويل موجودات المنشأة وتغطية احتياجاتها، ويشتمل على (الشحات، 2000):

أ- التمويل المقترض

ب- والتمويل الممتلك: وهما يشكلان الجانب الأيسر من قائمة المركز المالي.

أما (العامري، 2010) فيرى الهيكل التمويلي بأنه الاستمرارية الدائمة في تمويل المشروع الذي يمول أصول الشركة، ويتكون من تمويلين مهمين هما التمويل المقترض (طويل الأجل وقصير الأجل) والتمويل الممتلك الذي يحوي رأس مال المدفوع والأرباح المحتجزة. أما التمويل طويل الأجل فقد عرفه (هندي، 2008) بأنه تمويل يتمثل في قروض طويلة الأجل وحقوق الملكية بما فيها الأسهم الممتازة إن وجدت. وبعد الوقوف على ما سبق يمكن الإيجاز بالقول أن الهيكل التمويلي للشركة يتضمن التمويل قصير الأجل وطويل الأجل وحقوق الملكية والأرباح المحتجزة واستخدام هذا المزيج من أجل الخروج بمعادلة تتناسب مع احتياجات الشركة وخططها المستقبلية. وكذلك يرى الباحثان إن الإدارة المالية تناولت طريقة اختيار الهيكل التمويلي المناسب لتمويل استثمارات الشركة. وذلك باختيار نسبة الدين إلى الملكية (debt-equity ratio)، وهذا اختيار يُعرف بنموذج الفطيرة (pie model)؛ إذ تبين هذه الفطيرة مصادر تكوين الهيكل التمويلي للشركة. وبالنظر إلى الطروحات المتعددة للنماذج التمويلية يتوضح أنها تعكس دور إدارة الشركة وقدرتها على اختيار النموذج التمويلي المناسب، الذي يحقق لها الهدف المنشود من خلال إيجاد توازن مناسب بين عنصرين هما العائد على الاستثمار المستهدف من توظيف الأموال المقترضة من جهة، ومستوى

المخاطر التي ستحدث للشركة في حالة عدم قدرتها على سداد الدين المترتب عليها، وذلك في إطار ما يعرف بمفهوم الرافعة المالية (financial leverage) ومفادها أنه كلما زادت الديون المالية في الهيكل التمويلي للشركة ترتفع معها المخاطر والعكس بالعكس. ومن الجدير بالذكر أنه في أغلب الأحيان فإن اختيار النموذج التمويلي يتم بشكل عشوائي غير منظم، وبدون إجراء الدراسات المناسبة لاحتياجات الشركة. وهذا يعني ضرورة عمل الإدارة المالية بدقة متناهية ورؤيا عميقة بسبب علاقة هذا الهيكل وتأثيره الكبير في قرارات الشركة.

جودة الأرباح: يسعى مدراء الشركات عادة لكسب ثقة الملاك في حال انفصال الملكية عن الإدارة، وذلك من خلال تعظيم الملكية وتحقيق استقرار في الدخل، ولجأوا في ذلك لعدة طرق منها ما يعرف بسياسة تلطيف الدخل التي تقوم في الأصل على التمويل والتضليل من خلال ثبات الإعلان عن الأرباح في نهاية كل فترة مالية، ويتم ذلك بزيادة نسبة الاقتطاعات في المدة التي تكون فيها الأرباح مرتفعة وتوزعها على المدة التي تكون فيها منخفضة الأرباح، وهذا يوهم الملاك باستمرارية الشركة في تحقيق الأرباح حتى لو كانت تحقق صافي خسائر الأمر الذي يجعل صافي الربح المعلن عنه مضللاً لمتخذ القرار (Aflatooni & Nikbakht, 2010). إلا أن هذا التلاعب بالقوائم المالية يؤدي إلى نتائج سلبية لا يستهان بها، الأمر الذي دعا إلى تكثيف الانتباه لما سمي بجودة الأرباح.

مفهوم جودة الأرباح: تعددت التعريفات المتعلقة بجودة الأرباح التي تناولها الكتاب والباحثون وعبروا فيها عن آرائهم وتصوراتهم لهذا المصطلح، من خلال وجهات نظرهم المختلفة التي تعلقت بنوع الأهداف المراد تحقيقها، وذلك في حال استخدام القوائم المالية مثل الأهداف المرتبطة بتقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية بالإضافة إلى التنبؤ بمدى قدرتها على الاستمرار وتحقيق الأرباح مستقبلاً (التميمي ووجر، 2013). وقد عرّف (Bellovary et al (2005) جودة الأرباح على أنها قدرة الأرباح المفصح عنها التي تعبر عن أداء الشركة على أرض الواقع، وكذلك فإنها تقوم ببناء تنبؤات بالأرباح المستقبلية، وتتمثل جودة الأرباح باستمرارية الأرباح وعدم تذبذبها وثباتها. وعرّف أبو علي وآخرون (2011) جودة الأرباح على أنها الأرباح التي تتسم بالصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية والتي تساعد بدورها على تحقيق الهدف من الإبلاغ المالي بشكل عام وتحقيق الهدف من الإبلاغ عن الربح المحاسبي بشكل خاص. وقد اعتبر

(احمد، 2008) جودة الأرباح أنها أحد المطالب الأساسية للكثير من الأطراف، والعديد من إدارة الشركات تمتلك الرغبة الكبيرة في إضفاء المصدقية على قوائمها المالية. ويرى (Richardson, 2003) أن تحقيق مفهوم جودة الأرباح أمر ممكن من خلال قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية أي أن جودة الأرباح تكون في أعلى مستوياتها فيما لو حققت الأرباح استمرارية أكبر. وقام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) باستخدام مصطلح جودة الأرباح الحالية (Quality of current earning) بشكله الصريح وذلك لوصف مضامين الأرباح الحالية في الأرباح المستقبلية في المعيار رقم (132)، وأكد ضرورة زيادة المعرفة حول جودة الأرباح لمستخدمي القوائم المالية الحالية، ومن ضمن ذلك المبالغ المعترف بها وغير المعترف بها، والتي تفيدهم لتوقع الأرباح القادمة مستقبلاً بأسلوب أكثر فاعلية (التميمي ووجر، 2013). من خلال التعريفات السابقة يرى الباحثان أن جودة الأرباح تتمثل في مدى تعبير الأرباح التي يتم الإفصاح عما هو موجود في الواقع الحقيقي، ومدى اتسامها بالصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية، وكلما زادت قدرة الأرباح على تحقيق الاستمرارية كانت جودتها أعلى.

أهمية جودة الأرباح : في كل منشأة تعد الأرباح على سلم أولوياتها وذلك لأهميتها، وحتى لو غضضنا النظر عن مدى جودتها ستبقى من الأرقام الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات سواء كانت مالية أو استثمارية أو غيرها، ومن هنا تتبع جودة الأرباح والتركيز عليها وعلى أثرها في المنشأة، هذا وتستخدم الأرباح في العديد من الدراسات التي تقوم على التنبؤ والتقييم لأداء الشركات سواء أكان الأداء حالياً أو مستقبلياً، وفي هذا المجال تتمتع أرباح الشركات بأهمية كبيرة لعدد كبير من المستخدمين من خلال استخدامها في تقييم أداء الشركات (Dechow, 1995). ويكون ارتباط جودة الأرباح عادة بقدرة الأرباح المصرح بها على التعبير عن أرباح الشركة الفعلية، الأمر الذي يجعل جودة الأرباح أمراً هاماً لجهات عديدة من مستثمرين محتملين ودائنين ومستخدمين للقوائم المالية في تقييم الوضع المالي للشركات، وتعد توزيعات الأرباح من الأمور الهامة أيضاً التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ العديد من القرارات الهامة، وهذا الذي يحدد أهمية جودة الأرباح بعد استخدام هذه الأرباح كمؤشر لتوزيعاتها (Chan et al., 2006). يستنتج الباحثان مما سبق أنه بالإضافة إلى

أهمية جودة الأرباح من الناحية الأخلاقية، فإن أهمية جودة الأرباح تتبع من أهمية القرارات التي يتم اتخاذها بالاعتماد عليها سواء كانت قرارات تخص جهات داخلية أم خارجية.

قياس جودة الأرباح: يعد نموذج (Jones (1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) الذي استخدم المستحقات لقياس جودة الأرباح الأقوى بين النماذج التي تستخدم في الكشف عن المستحقات (Bedard et al., 2004)، حيث كان هناك دليل واضح على أن المستحقات غير العادية التي يتم تقديرها في هذا النموذج تُسَعَّر بواسطة السوق، إذ تعد المستحقات غير العادية محل ثقة مستخدمي القوائم المالية الأمر الذي يفسح المجال امام إدارات الشركات للتلاعب بهذه المستحقات، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح والتأثير على قرارات مستخدمي البيانات المالية الاستثمارية (Subramanyam, 1996)، ويقوم نموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) على احتساب المستحقات الكلية وغير العادية من خلال الخطوات الآتية:

1. تقدير المستحقات الكلية:

$$TACC_{i,t} = Nli_{i,t} - OCF_{i,t}$$

حيث أن:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة } i, \text{ في السنة } t .$$

$$Nli_{i,t} = \text{صافي الدخل للشركة } i, \text{ في السنة } t.$$

$$OCF_{i,t} = \text{التدفق النقدي التشغيلي للشركة } i, \text{ في السنة } t.$$

2. تقدير الميل ($\beta_1, \beta_2, \beta_3$) في نموذج الانحدار التالي:

$$\frac{TACC_{it}}{A_{it-1}} = \alpha + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + e_{it}$$

- حيث أن:

$$TACC_{i,t} = \text{المستحقات الكلية للشركة } i, \text{ في السنة } t .$$

- $A_{i,t-1}$ = مجموع الاصول للشركة i ، في السنة t .
- $\Delta REV_{i,t}$ = التغير في إيرادات الشركة i ، بين العامين t ، و $t-1$.
- $\Delta REC_{i,t}$ = التغير في الحسابات تحت التحصيل للشركة i ، بين العامين t ، و $t-1$.
- $PPE_{i,t}$ = حجم العقارات والتجهيزات والممتلكات للشركة i ، في السنة t .
- $e_{i,t}$ = الخطأ العشوائي.
- 3. تقدير المستحقات غير الاختيارية باستخدام (β_3) المتوقعة β_1, β_2 التي تم استخراجها في المعادلة السابقة كما يلي:

$$NACC_{i,t} = \beta_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \beta_2 (\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}) + \beta_3 (PPE_{i,t})$$

- $NACC_{i,t}$ = المستحقات العادية للشركة i ، في السنة t .
- 4. بعد تقدير المستحقات الكلية، والمستحقات العادية يتم حساب المستحقات غير العادية من خلال:

$$ANACC_{i,t} = TACC_{i,t} - NACC_{i,t}$$

- حيث أن:
- $ANACC_{i,t}$ = المستحقات غير العادية للشركة i ، في السنة t .
- $NACC_{i,t}$ = المستحقات العادية للشركة i ، في السنة t .
- $TACC_{i,t}$ = المستحقات الكلية للشركة i ، في السنة t .
- وقد قام الباحثان بالاعتماد على هذا النموذج لتحديد مستوى جودة الأرباح في هذه الدراسة.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، ولجمع بيانات الدراسة اعتمد الباحثان على التقارير المالية السنوية لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة ما بين عام 2005 إلى 2014.

عينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من جميع شركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعددها (25) شركة صناعية حيث تمثل شركات الصناعة في سوق العراق للأوراق المالية ما يقارب (23%) من إجمالي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك حتى بداية عام

2015 (www.isx-iq.net)، وقد قام الباحثان باختيار عينة الدراسة بالاعتماد على أسلوب العينة القصدية، وذلك من خلال اختيار الشركات التي تتوفر بياناتها المالية بشكل كامل على مدار سنوات الدراسة، وذلك خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين (2005-2014) وعليه تكونت عينة الدراسة من (15) شركة صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أساليب تحليل البيانات: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بمجموعة من الأساليب الإحصائية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

(1) أساليب إحصائية وصفية: حيث قام الباحثان بإجراء تحليل وصفي لكافة بيانات متغيرات الدراسة في سبيل الحصول على مقاييس إحصائية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.

(2) اختبار فرضيات الدراسة، حيث تم استخدام أسلوب نموذج الانحدار المتعدد، في سبيل اختبار فيما إذا كان هناك أثر للمتغيرات المستقلة على متغير الدراسة التابع، كذلك تم استخدام اختبارات صلاحية البيانات كاختبار التوزيع الطبيعي واختبار الارتباط الذاتي واختبار التداخل الخطي، ولتحقيق هذه الغاية تم الاعتماد على برنامج (SPSS) المتخصص بالتحليل الإحصائي.

نتائج التحليل: يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة وتحليلها في إطار الأهداف والاسئلة التي تم تحديدها سابقاً، وذلك على النحو التالي:

نتائج التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة حيث يعرض الجدول (1) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة التابع المتمثل بجودة الأرباح والمقاس من خلال المستحقات الاختيارية، وسيتم الاعتماد في قياس مستوى جودة الأرباح اعتماداً على احتساب متوسط سنوات الدراسة كافة وتحديد تدني أو ارتفاع جودة الأرباح من خلال تحديد قيمة المستحقات الاختيارية، ففي حال ارتفعت هذه القيمة عن المتوسط الكلي لسنوات الدراسة كافة فإن ذلك يدل على تدني الجودة والعكس صحيح (Dechow, 1995)، وعلى ضوء ما سبق يلاحظ من الجدول السابق أن أقل متوسط جودة أرباح كان في عام (2010) حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية فيها (0.543) في حين كان أعلى متوسط جودة أرباح كان في عام (2006) حيث بلغ متوسط المستحقات الاختيارية فيها (0.165)، كذلك يلاحظ من الجدول السابق أن المستحقات الاختيارية لكل من السنوات 2005 و 2006 و 2007 و 2008 و 2011 و 2012، لم تتجاوز متوسط المستحقات الاختيارية لجميع السنوات الذي

بلغ (0.356) الأمر الذي يشير إلى وجود جودة في الأرباح في هذه السنوات مقارنة بالمتوسط العام، في حين كانت السنوات الأخرى (2009 و 2010 و 2013 و 2014) مرتفعة عن المتوسط العام، وقد بلغ الانحراف المعياري للسنوات ككل (0.438).

جدول رقم (1) نتائج الاختبار الوصفي لمتغير الدراسة التابع جودة الأرباح

السنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
2005	0.284	0.222	0.01	0.66
2006	0.165	0.179	0.02	0.66
2007	0.316	0.350	0.02	1.34
2008	0.287	0.252	0.00	0.84
2009	0.438	0.513	0.03	1.85
2010	0.543	0.829	0.00	3.24
2011	0.277	0.244	0.00	0.75
2012	0.312	0.287	0.03	0.94
2013	0.525	0.670	0.01	2.57
2014	0.417	0.311	0.01	1.11
المجموع	0.356	0.438	0.00	3.24

يبين الجدول رقم (2) النتائج المتعلقة بالاختبار الوصفي للمتغيرات المستقلة والضابطة في هذه الدراسة ، ويلاحظ من الجدول أن متوسط إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات قد بلغ (0.623)، وأن متوسط إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات قد بلغ (0.377)، وتشير هذه متوسطات النسب إلى اعتماد الشركات على الديون بنسبة 63% في تمويل موجوداتها، وحسب رأي الباحثان فإن هذه القيمة منطقية وذلك يعود إلى طبيعة عمل الشركات الصناعية التي تحتاج إلى رأسمال كبير في قيامها بعملياتها وتحقيق أهدافها، ويلاحظ أيضاً أن متوسط حجم شركات العينة قد بلغ (16461391421)، كذلك يلاحظ أن متوسط العائد على حقوق الملكية قد بلغ (0.022) ويعتبر هذا المؤشر جيد، حيث يشير هذا المؤشر إلى وجود عوائد لهذه المنشآت تعود بالنفع على

مالكيها، ويلاحظ أن المتوسط الحسابي لنسبة التداول قد بلغ (2.393) وتعتبر هذه القيمة جيدة حيث تشير إلى قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية ضعفي التزاماتها المتداولة، أما فيما يتعلق بنمو المبيعات فتشير النتائج المعروضة في الجدول وجود نمو جيد في مبيعات شركات الصناعة العراقية، حيث بلغ متوسط نمو المبيعات لهذه الشركات (0.993)، كذلك يتضح من الجدول أن العائد على الأصول لشركات العينة قد بلغ متوسطة الحسابي (0.003) الأمر الذي يشير إلى قدرة هذه الشركات على تحقيق عوائد لأصولها من خلال أرباحها.

جدول رقم (2) نتائج اختبار الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والضابطة

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العامل	
2.54	-0.01	1.292	0.623	إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات	المتغيرات المستقلة
1.63	0.00	0.875	0.377	حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات	
211993436143	113236523	39496833357	16461391421	حجم الشركة	المتغيرات الضابطة
3.03	-3.84	0.760	0.022	العائد على حقوق الملكية	
3.20	0.01	2.121	2.393	نسبة التداول	
72.29	-0.92	6.118	0.993	نمو المبيعات	
1.24	-2.76	0.419	0.003	العائد على الأصول	

التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي : قبل القيام بتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال احتساب معاملات نموذج الانحدار المتعدد، لا بد من القيام بالتعرف على خصائص البيانات وذلك بهدف التحقق من مدى ملاءمة نموذج الدراسة من خلال إجراء اختبار التوزيع الطبيعي، حيث تشير افتراضات أسلوب الانحدار الخطي إلى ضرورة أن تتوزع مشاهدات المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة توزيعاً طبيعياً، وعندما لا يكون هناك اتباع لأي من متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، فإنه يجب الاستعانة باختبارات التحليل للبيانات ذات التوزيع غير الطبيعي (Aladham et al., 2015)، وبالاعتماد على نظرية النهاية المركزية التي تشير إلى أنه كلما ازداد

حجم العينة اقتربت من تباين المجتمع، والتي تشير أيضاً إلى أنه يمكن اعتبار التوزيع أقرب إلى الطبيعي طبعياً عندما يكون حجم العينة (30) فأكثر (Qasem et al., 2016)، الأمر الذي لا يستدعي القيام بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لعينة هذه الدراسة التي بلغ عدد مشاهدات كل متغير فيها (150) مشاهدة، وهو رقم يفوق الحد الفاصل (30)، ومع ذلك قام الباحثان بإجراء اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة.

اختبار التوزيع الطبيعي : تم في هذه الدراسة إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov لقياس متغيرات الدراسة فيما يتعلق بتوزيعها الطبيعي، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (3) اختبار Kolmogorov-Smirnov لمتغيرات الدراسة

Kolmogorov-Smirnov		المتغير	No.
P-Value	K-S		
0.200	1.098	جودة الأرباح (المتغير التابع)	1
0.510	2.209	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (متغير مستقل)	2
0.06	1.91	نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (متغير مستقل)	3
0.067	1.193	حجم الشركة (متغير ضابط)	4
0.120	2.142	العائد على حقوق الملكية (متغير ضابط)	5
0.09	0.276	نسبة التداول (متغير ضابط)	6
0.08	1.78	النمو في المبيعات (متغير ضابط)	7
0.052	0.974	العائد على الأصول (متغير ضابط)	8

يبين الجدول رقم (3) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov وذلك للتحقق من توزيع بيانات الدراسة توزيعاً طبيعياً، ونتائج اختبار اقتراب بيانات متغيرات الدراسة من التوزيع الطبيعي وذلك لمتغيرات الدراسة المتصلة المتمثلة بكل من (جودة الأرباح كمتغير تابع، ونسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي كمتغير

مستقل، وحجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول كمتغير ضابط، والعائد على حقوق الملكية كمتغير ضابط، ونسبة التداول كمتغير ضابط، والنمو في المبيعات كمتغير ضابط، والعائد على الأصول كمتغير ضابط)، ووفقاً لهذا الاختبار فإن بيانات الدراسة تكون تابعة للتوزيع الطبيعي عندما تكون قيمة (P-Value>0.05) (Qasem et al., 2016)، وإلا تكون البيانات غير موزعة طبيعياً، وبالنظر إلى الجدول رقم (3) يلاحظ أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية للبيانات المتعلقة ببيان أثر هيكل رأس المال على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في ظل وجود المتغيرات الضابطة.

اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

جدول رقم (4) اختبار التداخل الخطي واختبار الارتباط الذاتي

اختبار التداخل الخطي		المتغير
Multicollinearity		
VIF	Tolerance	
1.772	0.564	نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات (متغير مستقل)
1.274	0.785	نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (متغير مستقل)
1.019	0.981	حجم الشركة (متغير ضابط)
1.020	0.980	العائد على حقوق الملكية (متغير ضابط)
1.051	0.952	نسبة التداول (متغير ضابط)
1.008	0.992	النمو في المبيعات (متغير ضابط)
1.430	0.700	العائد على الأصول (متغير ضابط)
2.013	Durbin-Watson	اختبار الارتباط الذاتي

يعرض الجدول رقم (4) فحص التداخل الخطي Multicollinearity Test من خلال مقياس Collinearity Diagnostics، وذلك باحتساب معامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة والضابطة ومن ثم إيجاد معامل (Variance Inflationary Factor (VIF)، ويلاحظ من الجدول أن معامل VIF لكل من المتغيرين لم يتجاوز (5) (Aladham et al., 2015)، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود مشكلة تداخل خطي في نموذج الدراسة. ومن جهة أخرى تكون هناك مشكلة ارتباط ذاتي عندما ترتبط قيم المتغيرات المتجاورة، حيث يؤثر ذلك على صحة النموذج وصحة الأثر الذي سيظهره، وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test) تم إجراء اختبار (Durbin-Watson test)، وبموجب هذا الاختبار فإن نتيجة هذا الاختبار تكون ما بين (0-4) وتكون النتيجة المثلى والتي تبين عدم وجود ارتباط ذاتي بين القم المتجاورة للمتغيرات ما بين (1.5-2.5) (Qasem et al., 2016)، وحيث أن نتيجة هذا الاختبار لنموذج الدراسة تقع ضمن المدى الملائم وهي (2.013) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي. مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة: تم الاعتماد على مصفوفة الارتباط بيرسون من أجل إيجاد علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة كافة على النحو الآتي:

جدول رقم (5) مصفوفة ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة

Variable	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8
X1	1	0.654**	-0.414**	-0.123	-0.056	-0.101	-0.107	-
X2		1	-0.430**	-0.121	-0.032	-0.147	-0.033	0.488**
X3			1	-0.04	0.015	0.069	-0.043	-0.143
X4				1	-0.022	0.017	-0.043	0.031
X5					1	0.004	-0.006	0.131
X6						1	-0.029	0.033
X7							1	0.059
X8								1

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

حيث تشير X1 إلى جودة الأرباح كمتغير تابع مقاسة من خلال المستحقات الاختيارية، وتشير X2 إلى نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بوصفها متغيراً مستقلاً، وتشير X3 إلى نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل، وتشير X4 إلى حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول كمتغير ضابط، وتشير X5 إلى العائد على حقوق الملكية كمتغير ضابط، وتشير X6 إلى نسبة التداول كمتغير ضابط، وتشير X7 إلى النمو في المبيعات كمتغير ضابط، وتشير X8 إلى العائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً. يوضح الجدول رقم (5) قوة الارتباط بين متغيرات الدراسة لدى لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وبالتدقيق في الأرقام الموجودة في الجدول يتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة المستقلة ومتغير الدراسة التابع، حيث بلغت قيمة الارتباط بين نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات وجودة الأرباح مقاساً من خلال المستحقات الاختيارية (0.654) والتي تشير إلى وجود علاقة موجبة بين كل منهما، في حين بلغت قيمة الارتباط بين نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات وجودة الأرباح مقاساً من خلال المستحقات الاختيارية (-0.414) والتي تمثل علاقة عكسية بين كل منهما، ويلاحظ أيضاً عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع (جودة الأرباح) والمتغيرات الضابطة جميعاً باستثناء المتغير الضابط (العائد على الأصول) حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية بلغت (-0.488)، وكذلك يلاحظ وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة المستقلة، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة العلاقة العكسية بين النسبتين المتمثلتين بكل من (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات)، كذلك يتضح عدم وجود علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة وكافة المتغيرات الضابطة باستثناء المتغير المستقل المتمثل بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات والمتغير الضابط المتمثل بنسبة العائد على الأصول حيث بلغت قيمة الارتباط بينهما (0.523).

اختبار فرضيات الدراسة: الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وفي سبيل إثبات الفرضية أو نفيها قام الباحثان بالاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد، وبهدف معرفة القوة التفسيرية لنموذج الدراسة وملائمته لتمثيل العلاقة المقترحة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة، ولقبول النموذج تم الاعتماد على قيمة F المحسوبة حيث يجب أن تكون أعلى من قيمتها الجدولية عند مستوى ثقة (0.95)، ولتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في ظل المتغيرات الضابطة ولرفض

الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة قام الباحثان بالاعتماد على قيمة T المحسوبة بحيث يجب أن تكون قيمتها المطلقة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة (Sig≤0.05) (Qasem et al., 2016) و (Aladham et al., 2015)، ولمعرفة مدى دقة تفسير المتغير التابع من خلال المتغيرات المستقلة والضابطة قام الباحثان بالاعتماد على قيمة Adjusted R Square.

جدول رقم (6) نتائج اختبار الانحدار المتعدد لهيكل رأس المال على جودة الأرباح

Model	B	Coefficients	T	Sig
Constant	0.209	- - -	5.274	0.000
X1	0.149	0.440	5.545	0.000
X2	0.096	-0.191	-2.839	0.005
X3	-6.42E-13	-0.058	.9620-	0.338
X4	-9.177E-5	-0.017	-0.283	0.778
X5	-0.001	-0.043	-0.708	0.480
X6	0.000	-0.076	-1.264	0.208
X7	-0.231	-0.221	-3.098	0.002
F test Model= 19.916			F= 0.000 Sig	
Adjusted R Square= 0.471			R= 0.704	
EQ= $\beta_0 + \beta_1 * X1 + \beta_2 * X2 + \beta_3 * X3 + \beta_4 * X4 + \beta_5 * X5 + \beta_6 * X6 + \beta_7 * X7 + e$				

حيث تشير EQ إلى جودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية، وتشير X1 إلى نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل، وتشير X2 إلى نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل، وتشير X3 إلى حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً، وتشير X4 إلى العائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً، وتشير X5 إلى نسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً، وتشير X6 إلى النمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً، وتشير X7 إلى العائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً. يعرض الجدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة التداول، والنمو في المبيعات، والعائد على الأصول) وأثرها على المتغير التابع (جودة الأرباح)، وعلى ضوء ارتفاع قيمة F المحسوبة (19.916) عن

قيمتها الجدولية التي بلغت (3.89) عند مستوى ثقة (0.95)، مما يدل على ملائمة النموذج تمتعه بقوة تفسيرية عالية، ويؤكد ذلك قيمة Sig F البالغة (0.000)، وبناءً على ذلك فقد تم رفض الفرضية الرئيسية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) مجتمعاً في ظل وجود المتغيرات الضابطة على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. وكذلك يلاحظ أن قيمة معامل التحديد **Adjusted R Square** البالغة (0.471) والتي تشير إلى مدى الدقة في تفسير المتغير التابع (جودة الأرباح) من خلال المتغيرات المستقلة المتمثلة بكل من (نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة التداول، والنمو في المبيعات، والعائد على الأصول) مجتمعاً. وفيما يلي مناقشة الفرضيات الفرعية اعتماداً على نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات

على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (0.440) حيث يشير لوجود علاقة موجبة قوية بين المتغيرات التابعة والمستقلة أي أنه تزداد نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بازدياد المستحقات الاختيارية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل جودة الأرباح، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (5.545) تفوق قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.000) وهي أقل من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T < 0.05$ ، وبالتالي فإن نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات تؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الأولى وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى الدور الهام لنسبة المديونية المتمثلة بإجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات في تحفيز إدارات شركات الصناعة المدرجة في سوق

العراق للأوراق المالية للاتجاه إلى المستحقات الاختيارية بهدف التأثير على الأرباح المعلنة، وذلك لما تحمله اتفاقيات الديون من قيود وشروط تؤدي إلى فرض نوع من الرقابة على إدارة الشركة من قِبَل الدائنين، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.191) حيث تشير لوجود علاقة عكسية بين المتغيرات التابعة والمستقلة أي أنه تزداد نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات بانخفاض المستحقات الاختيارية الأمر الذي يؤدي إلى تقليل جودة الأرباح، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة البالغة (2.839) تفوق قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.005) وهي أقل من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T < 0.05$ ، وبالتالي فإن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات تؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات تعتبر من المؤشرات على مدى قدرة الشركة في تمويل أصولها من خلال أموالها دون اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة قد يكون عاملاً لجعل إدارات شركات الصناعة العراقية تقوم بممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية بهدف المحافظة على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.058) حيث تشير لوجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير التابع والضابط الأول، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (0.962) تفوق قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.338) وهي أعلى من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T > 0.05$ ، وبالتالي فإن حجم الشركة مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لحجم الأصول لا يؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تقبل الفرضية العدمية الفرعية الثالثة وترفض الفرضية البديلة، مما يعني أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن السبب في ذلك قد يعود إلى أن جميع شركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعتبر من المنظمات كبيرة الحجم، لذلك لا يكون هناك تفاوت كبير في أحجامها، وتكون التكاليف والأعباء التي تتحملها هذه الشركات متقاربة إلى حد ما بسبب تقارب حجمها وكونها من نفس النوع، الأمر الذي يفسر عدم وجود أثر هام لحجم الشركة على جودة الأرباح حسب حجم هذه الشركات، ومن الجدير بالذكر أن هذه النتيجة توافقت مع دراسة (Abed et al., 2012) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح، في حين تعارضت مع دراسة (حبيب، 2011)، ويرى الباحثان أن السبب قد يرجع إلى الاختلاف في عينة الدراسة حيث تم تطبيق هذه الدراسة على الشركات المساهمة السورية كما قامت دراسة (حبيب، 2011) بالاعتماد على أداة الاستبانة في استخراج نتائجها في حين قامت الدراسة الحالية بالاعتماد على أداة أكثر دقة تمثلت بالبيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية لشركات العينة.

H04: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً على

جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.017) حيث تشير لوجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير التابع والضابط الثاني، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (0.283) تقل عن قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.778) وهي أعلى من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أقل

من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T > 0.05$ ، وبالتالي فإن العائد على حقوق الملكية لا يؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية الفرعية العدمية الرابعة ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية لعينة الدراسة الذي تم ذكره في الجدول رقم (4.2)، وحيث أن هذه النسبة كان لها متوسط جيد لدى عينة الدراسة، الأمر الذي لا يحفز إدارات هذه الشركات إلى اللجوء إلى المستحقات الاختيارية من أجل زيادة هذه النسبة، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

H_05 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة

الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.043) حيث يشير لوجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير التابع والضابط الثالث، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (0.708) تقل عن قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة $Sig T$ البالغة (0.480) وهي أعلى من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T > 0.05$ ، وبالتالي فإن نسبة التداول لا تؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية العدمية الفرعية الخامسة ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى المتوسط الحسابي لنسبة التداول لعينة الدراسة قد بلغ (2.393) وتعتبر هذه القيمة جيدة حيث تشير إلى قدرة أصول الشركة المتداولة على تغطية ضعفي التزاماتها المتداولة، الأمر الذي لا يدعو إدارات شركات العينة إلى الاعتماد على رفع هذه النسبة من خلال التلاعب بجودة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.076) حيث تشير لوجود علاقة عكسية ضعيفة بين المتغير التابع والمتغير الضابط الرابع، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (1.264) تقل عن قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.208) وهي أعلى من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T > 0.05$ ، وبالتالي فإن النمو في المبيعات لا يؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم قبول الفرضية العدمية الفرعية السادسة ورفض الفرضية البديلة، أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى طبيعة نمو المبيعات لدى أغلب شركات العينة وهي شركات الصناعة العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث تعتبر نسبة نمو المبيعات لدى هذه الشركات جيدة، إذ حصلت على متوسط حسابي لجميع شركات العينة (0.993)، الأمر الذي لا يدعو إدارات شركات العينة إلى الاعتماد على رفع هذه النسبة من خلال التلاعب بجودة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

H07: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

تبين نتائج الاختبار معامل الارتباط البالغة قيمته (-0.221) حيث تشير لوجود علاقة عكسية قوية بين المتغير التابع والمتغير الضابط الخامس والتي تعني أنه كلما زادت نسبة العائد على الأصول انخفضت المستحقات الاختيارية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين جودة الأرباح، كما يلاحظ أن قيمة T المحسوبة المطلقة البالغة (3.098) تفوق قيمتها الجدولية (1.66) عند مستوى ثقة (0.95)، وما يؤكد النتيجة السابقة قيمة Sig T البالغة (0.002) وهي أقل من 0.05، وحيث أن القيمة المطلقة لـ T المحسوبة أعلى من قيمتها الجدولية عند قيمة دلالة معنوية $Sig T < 0.05$ ، وبالتالي فإن نسبة

العائد على الأصول تؤثر على جودة الأرباح، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية العدمية الفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة، أي أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويرى الباحثان أن السبب في ذلك قد يعود إلى طبيعة نسبة العائد على الأصول، حيث تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة أصول الشركة وموجوداتها على توليد الأرباح، وتعتبر هذه النسبة من المؤشرات بالغة الأهمية لدى الكثير من المستثمرين والأطراف الخارجية ذوي العلاقة، لما لها من دور في المحافظة على المستثمرين الحاليين وجذب الاستثمارات الجديدة وإعطاء الأمان لدى المقرضين، وبالتالي فإن انخفاض هذه النسبة يدعو إدارات الشركات إلى ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية الأمر الذي ينعكس على جودة الأرباح بشكل سلبي والعكس صحيح، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتم قياس هذه الفرضية في أي من الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

بعد مناقشة الفرضيات الفرعية وبالنظر إلى جدول رقم (6) يمكن إعداد معادلة الانحدار الخطي للمتغيرات المستقلة والضابطة مجتمعة للتنبؤ بجودة الأرباح كما يلي:

$$EQ = 0.209 + (0.149 * X1) + (0.096 * X2) + (-0.231 * X7) + e$$

حيث أن:

EQ: تشير إلى جودة الأرباح.

X1: تشير إلى نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل.

X2: تشير إلى نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات كمتغير مستقل.

X7: تشير إلى العائد على الأصول كمتغير ضابط.

e: نسبة الخطأ.

النتائج:

بناءً على الاختبارات الإحصائية واختبار فرضيات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على حقوق الملكية بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
5. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة التداول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
6. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنمو في المبيعات بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.
7. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعائد على الأصول بوصفه متغيراً ضابطاً على جودة الأرباح لشركات الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

التوصيات:

1. ضرورة قيام الهيئات المختصة بوضع المزيد من التشريعات التي تهتم بجودة الأرباح، والعمل على توعية الشركات بأهمية جودة الأرباح.
2. ضرورة حث الشركات الصناعية العراقية بالإفصاح الدوري في القوائم المالية كافة عن هيكل رأس المال لديها، مع بيان أسباب التغيرات التي تطرأ عليه سواء بالزيادة أو النقصان من سنة إلى أخرى وذلك لخدمة متخذي القرارات الاقتصادية المختلفة في تقييم جودة الأرباح لديها.
3. إجراء دراسات وأبحاث أخرى على غرار هذه الدراسة تشمل باقي قطاعات سوق العراق للأوراق المالية.

المصادر

1. أبو علي، سوزي، والدبعي مأمون، وأبو نصار محمد، (2011)، أثر جودة الأرباح المحاسبية في تكلفة الملكية طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1.

2. أحمد، سامح، (2008)، دور المراجعة الخارجية في كشف ممارسات المحاسبة الاحتياطية في ضوء التطورات الاقتصادية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر.
3. التميمي، عباس، ووجر، استقلال، (2013)، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 3، العدد 95.
4. حبيب، ماهر، (2011). إدارة الأرباح المحاسبية والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المساهمة السورية. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
5. حمدان، علام، ومشتهى، صبري، وعواد، بهاء. (2012). دور لجان التدقيق في استمرارية الأرباح كدليل على جودتها. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 8، العدد 3، ص 409-433.
6. الشحات، محمد، (2000)، الإدارة المالية والعولمة، المنصورة، المكتبة العصرية.
7. العامري، محمد، (2010)، الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الأولى، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع.
8. عباد، منير محمود. (2003). أثر هيكل رأس المال على ربحية وقيمة الشركات الصناعية في بورصة عمان المالي. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن.
9. عبد الجليل، توفيق، (2014) أثر هيكل رأس المال على أداء الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 10، العدد 3.
10. العون، سالم، وشلاش، سليمان، والبقوم، علي. (2008). العوامل المحددة للهيكل المالي في شركات الأعمال، المنارة، المجلد 14، العدد 1، ص 45-80.
11. القضاة، علي، وحمدان، ناصر (2013). أثر هيكل رأس المال على أداء المصارف الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية دراسة تحليلية، مجلة المنارة للبحوث والدراسات، مجلد 19، عدد 4.
12. هندي، منير، (2008)، الإدارة المالية: مدخل تحليل معاصر، الطبعة السادسة، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديثة.

13. Abed, S., Al-Attar, A., & Suwaidan, M. (2012). Corporate governance and earnings management: Jordanian evidence. *International Business Research*, 5(1), p216.
14. Aflatooni, A., & Nikbakht, Z. (2010). Income smoothing, real earnings management and long-run stock returns. *Business Intelligence Journal*, 3(1), 55-73.
15. Awunyo-Vitor, D. & Badu, J. (2012) "Capital structure and performance of listed banks in Ghana", *Global Journal of Human Social Science*, Vol 12 (5) NO 1.0 March .
16. Bancel, F. and Mitto, U., (2004), " Cross-Country Determinant of Capital Structure Choice: A Survey of European Firms ", *Financial management association*, Winter 2004, pp 103 -132.
17. Bedard Jean, Chtourou Sonda Marrakchi, and Courteau Lucic. (2004). The effect of Audit Committee expertise on aggressive Earnings Management, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol. 23, No. 2, Pp. 13 -35.
18. Bellovary, Jodi L., Don E. Giacomino., & Michael D. Akers.,)2005(, "Earnings Quality: It's Time to Measure and Report", *The CPA Journal*, November, pp 32-37.
19. Chan Konan., Chan Louis K.C., Jegadeesh Narasimhan., & Lakonishok Josef.,)2006(, "Earnings Quality and Stock Returns", *Journal of Business*, Vol.79, No 3, pp 1041-1082.
20. Dechow P., Sloan R., & Sweeney A. (1995). Detecting Earnings Management, *The Accounting Review*, Vol. 70, No. 2, Pp. 193 -225.
21. Ebrati, M. R., Emadi, F., Balasang, R. S. and Safari,. (2013) *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7(4): 1-8.
22. Hovakimian, A, (2006), "Are Observed Capital Structure Determined by Equity Market Timing", *Journal of financial and quantitative analysis*, Vol. 41, No.1, pp 221 – 243.
23. Huizinga Study (2000) *Financial Structure and Bank Profitability*. (http://siteresources.worldbank.org/INTFR/Resources/4754591108132178926/Kunt_Huizinga.pdf).
24. Jones J. (1991). Earnings Management during Import Relief Investigations, *Journal of Accounting Research*, Vol. 29, No. 2, Pp. 193 - 225.

25. Luper, L. & Isaac K. (2012) " Capital structure and firm performance: Evidence from manufacturing companies in Nigeria", *International Journal of Business and Management Tomorrow*, 2. (5).
26. Richardson Scott., (2003), "Earnings Quality and Short Sellers", *Accounting Horizons*, Supplement, pp 49-61.
27. Subramanyam, K. (1996). The Pricing of Discretionary Accruals, *Journal of Accounting and Economics*, Vol. 22, No. 1, Pp. 249- 284.
28. Tendeloo, B. (2005). Earnings Management and Audit Quality in Europe: Evidence from the Private Client Segment Market. *European Accounting Review*, Vol. 17, No. 3, Pp. 447-469.
29. Umar, M., Tanveer, Z. Aslam, S. and Sajid, Muhammad, (2012) "Impact of capital structure on firms' financial performance: Evidence from Pakistan," *Research Journal of Finance and Accounting*, , Vol 3, No 9.
30. Van Horn Melton, J. (2003). *Absolutism and the eighteenth-century origins of compulsory schooling in Prussia and Austria*. Cambridge University Press.
31. Ebrati, M. R., Emadi, F., Balasang, R. S. & Safari,. (2013) *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, 7(4): 1-8.
32. Saeed, M, M., Gull, A, A., & Rasheed, M, Y. (2013) "Impact of capital structure on banking performance (a case study of Pakistan)", *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business* Copyright, *Interdisciplinary Business Research Institute* 4, (10).
33. AlAdham, M., Qasem, M., Al-Nimer, M., & Yousef, A. A. (2015). The Impact of Marketing Strategy on Profitability in Medical Jordanian Corporations. *International Business Research*, 8(11), 61. <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v8n11p61>.
34. Qasem, M. F., Abukhadijeh, M. A., & AlAdham, M. A. (2016). Customer Relationship Management and Customer Retention in Jordanian Bank. *International Business Research*, 9(9). <http://dx.doi.org/10.5539/ibr.v9n9p41>.
35. www.isx-iq.net.